Journal of
Comparative Criminal Jurisprudence
www.jccj.ir

Volume 4, Issue 5, 2025

Strategic and Organizational Approaches to Preparing and Implementing Public Budgets to Mitigate the Impact of Global Crises (Iraq as a Case Study)

Ali Mashhadi [1*], Arshad Ali Sarakh[2]

1. Professor, Department of Public Law, Faculty of Law, University of Qom, Qom, Iran.
2. PhD Candidate in Public Law, Faculty of Law, University of Qom, Qom, Iran.

ARTICLE INFORMATION

Type of Article:
Original Research
***Pages:* 1-21**

Article history:
Received: *21 Nov 2024*
Published online: *19 Feb 2025*

Keywords:
Public Budget, Global Crises, Strategic Approaches, Organizational Approaches, Financial Planning, Iraq.

ABSTRACT

This article examines the strategic and organizational approaches adopted in the preparation and implementation of public budgets to address the impacts of global crises, with a specific focus on the Iraqi budget. It analyzes various economic, financial, and public policy methods, alongside administrative, technical, and social tools. The study is guided by a central question: What strategic and organizational approaches can be employed in the preparation and implementation of public budgets to mitigate the effects of global crises in Iraq? The findings indicate that responding to such crises requires diversifying revenue sources, reprioritizing expenditures, establishing reserves and emergency funds, and adopting medium- to long-term financial planning. Furthermore, the study highlights the necessity of enhancing transparency and fiscal discipline, restructuring authority, improving institutional coordination, and integrating digitalization and early-warning systems into budget management. It concludes that a lack of economic diversification, excessive administrative centralization, and an underdeveloped digital infrastructure render the Iraqi budget particularly vulnerable to shocks. Strengthening social protection and ensuring the continuity of essential services are identified as prerequisites for safeguarding economic and social stability during crises. Additionally, the study emphasizes the need to reduce over-reliance on volatile oil revenues, supported by effective constitutional oversight to ensure expenditure efficiency and accountability.

This is an open access article under the CC BY license. © 2025 The Authors.

How to Cite This Article: Mashhadi, A & Sarakh, A. A (2025). "Strategic and Organizational Approaches to Preparing and Implementing Public Budgets to Mitigate the Impact of Global Crises (Iraq as a Case Study)". *Journal of Comparative Criminal Jurisprudence*, 4(5): 1-21.

فصلنامه فقه جزای تطبیقی
www.jccj.ir

دوره چهارم، شماره پنجم، اسفند ۱۴۰۳

الأساليب الاستراتيجية والتنظيمية المتبعة في إعداد وتنفيذ الموازنات العامة للتغلب علي تأثير الأزمات العالمية (العراق أنموذجا)

علی مشهدی[1]*، أرشد علی صراخ[2]

۱. استاذ مساعد، قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة قم، قم، ايران.

۲. طالب دكتوراه، قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة قم، قم، ايران.

اطلاعات مقاله

نوع مقاله: پژوهشی

صفحات: ۱-۲۱

سابقه مقاله:

تاریخ دریافت: ۱۴۰۳/۰۸/۳۰

تاریخ انتشار: ۱۴۰۳/۱۲/۰۱

واژگان کلیدی:

الموازنة العامة، الأزمات العالمية، الأساليب الاستراتيجية، الأساليب التنظيمية، التخطيط المالي، العراق.

چکیده

تناولنا في المقالة الأساليب الاستراتيجية والتنظيمية المعتمدة في إعداد الموازنات العامة وتنفيذها لمواجهة آثار الأزمات العالمية، مع التركيز على واقع الموازنة العراقية، من خلال تحليل الأساليب الاقتصادية والمالية والعامة، إلى جانب الأدوات الإدارية والتقنية والاجتماعية، انطلقنا من سؤال رئيس مفاده: ما الأساليب الاستراتيجية والتنظيمية التي يمكن اعتمادها في إعداد الموازنات العامة وتنفيذها للتغلب على تأثير الأزمات العالمية في العراق؟ وتوصلنا إلى أن مواجهة الأزمات تقتضي تنويع الإيرادات، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق، وإنشاء احتياطيات وصناديق للطوارئ، واعتماد التخطيط المالي متوسط وطويل الأجل، كما أظهرت ضرورة تعزيز الشفافية والانضباط المالي، وإعادة تنظيم الصلاحيات وتحسين التنسيق المؤسسي، وتوظيف الرقمنة وأنظمة الإنذار المبكر في إدارة الموازنة. وخلصت إلى أن ضعف التنويع الاقتصادي والمركزية الإدارية وقصور البنية الرقمية تجعل الموازنة العراقية أكثر هشاشة أمام الصدمات، وأن تعزيز الحماية الاجتماعية واستمرار الخدمات الأساسية يمثلان شرطا لحماية الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي أثناء الأزمات، وتقليل الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية المتقلبة، ضمن رقابة دستورية فعالة تضمن كفاءة الإنفاق والمساءلة.

خوانندگان این مجله، اجازه توزیع، ترکیب مجدد، تغییر جزئی و کار روی مقاله حاضر به صورت غیرتجاری را دارند.

© تمامی حقوق انتشار این مقاله، متعلق به نویسنده می‌باشد.

مقدمه

الأزمات العالمية في صورتها المعاصرة ظاهرة مركبة وعابرة للحدود تضرب في الوقت ذاته البنية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسياسية والبيئية للدول، مما جعل الموازنة العامة في قلب هذه التحولات بإعتبارها الأداة الأكثر التصاقا بإدارة الأزمة واحتواء آثارها، فالأزمات المالية العالمية، والاضطرابات السياسية، والجوائح الصحية، والكوارث البيئية، كشفت جميعها أن النماذج التقليدية في إعداد وتنفيذ الموازنات العامة لم تعد قادرة وحدها على مواجهة بيئة عالمية تتسم بارتفاع مستويات المخاطر وعدم اليقين والتقلب المستمر في الأسواق والموارد والاحتياجات العامة. تطور الأزمات العالمية لم يفرض على الدولة زيادة الإنفاق أو إعادة ترتيب أولوياتها المالية فقط، وإنما دفعها إلى إعادة النظر في فلسفة التخطيط المالي وأساليب إدارة الموازنة ذاتها، والموازنة العامة أداة استراتيجية لإدارة المخاطر وتحقيق الاستجابة السريعة للأزمات وضمان استمرارية المرافق العامة وحماية التوازن الاجتماعي والاقتصادي، أتجهت الدول الحديثة إلى تطوير أساليب تنظيمية ومالية أكثر مرونة تقوم على التخطيط متوسط وطويل الأمد، وإدارة الطوارئ المالية، وتوسيع أدوات الرقابة والتنسيق المؤسسي، بما يسمح للموازنة العامة بالتكيف مع الأزمات المتسارعة دون الإخلال بالمشروعية الدستورية أو الاستقرار المالي.[1]

في العراق، تتجلى أهمية هذا الموضوع بصورة خاصة بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، وارتباط الموازنة العامة بصورة شبه كاملة بالإيرادات النفطية، مما جعل المالية العامة أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية والصحية والبيئية العالمية، كشفت الأزمات المتعاقبة، ولا سيما أزمة انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا، عن هشاشة البنية المالية والإدارية للموازنة العامة العراقية، وعن محدودية قدرتها على امتصاص الصدمات المفاجئة، نلحظ ذلك بوضوح في طبيعة التشريعات المالية العراقية التي ظلت لفترات طويلة تعتمد على موازنات سنوية تقليدية تركز على توزيع النفقات التشغيلية أكثر من تركيزها على التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر، كذلك غياب الصناديق السيادية والاحتياطيات المالية الكافية وضعف التنسيق المؤسسي أدى إلى تفاقم آثار الأزمات على الإنفاق العام والخدمات الأساسية.

نص الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في المادة (٦٢/أولا) على اختصاص مجلس الوزراء بإعداد مشروع قانون الموازنة العامة والحساب الختامي ورفعه إلى مجلس النواب لإقراره، وهو ما يعكس خضوع السياسة المالية للرقابة البرلمانية، ألتطورات العملية أظهرت أن مواجهة الأزمات العالمية تتطلب تطويرا للأساليب التنظيمية والتخطيطية بما يسمح بقدر أكبر من المرونة والاستجابة السريعة دون الإخلال بمبادئ الرقابة والمشروعية. دراسة الأساليب الاستراتيجية والتنظيمية المتبعة في إعداد وتنفيذ الموازنات العامة للتغلب على تأثير الأزمات العالمية تكتسب أهمية خاصة، لأنها تتناول الكيفية التي تحاول بها الدولة إعادة بناء أدواتها المالية والإدارية في مواجهة عالم يتسم بعدم الاستقرار المتزايد، فالأمر لم يعد يتعلق بمجرد زيادة الإنفاق أو تقليصه، وإنما بإعادة صياغة العلاقة بين التخطيط المالي، وإدارة المخاطر، والرقابة الدستورية، والتنمية المستدامة.

المبحث الأول: الأساليب الاستراتيجية المتبعة في إعداد وتنفيذ الموازنات العامة للتغلب على تأثير الأزمات العالمية

التحولات العميقة التي شهدها النظام الدولي خلال العقود الأخيرة، وما رافقها من تصاعد الأزمات الاقتصادية والسياسية والصحية والبيئية، أدت إلى إعادة النظر بصورة جوهرية في طبيعة الموازنة العامة ووظيفتها داخل الدولة الحديثة، الموازنة إطار سنوي لتقدير الإيرادات والنفقات وفق حسابات مالية تقليدية تقوم على فرضية الاستقرار النسبي، وهي في الوقت ذاته أداة استراتيجية لإدارة المخاطر والأزمات والمحافظة على التوازن الاقتصادي والاجتماعي في بيئة عالمية تتسم بالتقلب المستمر وارتفاع مستويات عدم اليقين.[2]

في العراق، نص الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في المادة (٢٥) على ضرورة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة بما يضمن تنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص، كما نصت المادة (٦٢) على خضوع إعداد الموازنة العامة لإجراءات دستورية ورقابية محددة، ألتطبيق العملي

[1] عبد الحميد، صالح، ٢٠١٣، الإعلام وإدارة الأزمات، القاهرة، مؤسسة طيبة للطباعة والنشر، ص٢٦٣.

[2] ألنعيمي، هدى، ٢٠٠٤، العمل الجبهوي وآثاره في العملية الديمقراطية، في مجموعة باحثين، الممارسة العراقية الديمقراطية، مركز البزاز للثقافة والرأي، بغداد، ص١٠٣.

كشف أن مواجهة الأزمات العالمية تتطلب تطوير أدوات إعداد وتنفيذ الموازنات بما يتجاوز النماذج التقليدية القائمة على التقديرات السنوية المحدودة.

أولا: الأساليب الاستراتيجية الاقتصادية

ارتبطت ايدولوجية تنويع الإيرادات بتحول الدولة من النموذج الريعي التقليدي إلى نموذج الدولة الإنتاجية القادرة على توليد موارد متعددة من قطاعات اقتصادية متنوعة، ألتحولات العالمية الحديثة، لاسيما الأزمات النفطية والأزمات المالية والجوائح الصحية، أعادت إحياء هذا المفهوم بصورة أكثر إلحاحا، لأن الأزمات المعاصرة تضرب الاقتصاد العالمي بصورة متشابكة، مما جعل الاعتماد على مورد واحد يمثل خطرا استراتيجيا على المالية العامة، أي الاقتصاد الريعي بطبيعته يخلق حالة من الاعتماد المالي الهش، لأن الدولة تصبح أسيرة لتقلبات مورد لا تملك السيطرة الكاملة على أسعاره أو ظروف إنتاجه.[1]

في الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨، ثم الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال أعوام ٢٠١٤ و٢٠٢٠، الدول المعتمدة بصورة شبه كاملة على العائدات النفطية كانت الأكثر تعرضا للاختلال المالي والعجز في موازناتها العامة، في اللحظة التي تراجعت فيها أسعار النفط أو انخفض الطلب العالمي على الطاقة، وجدت هذه الدول نفسها أمام عجز واسع واضطرار إلى الاقتراض أو تقليص الإنفاق العام بصورة مفاجئة، وهو ما انعكس مباشرة على الخدمات العامة والاستقرار الاجتماعي، ألأزمات العالمية تكشف ضعف الاقتصاد الريعي، وتفضح كذلك هشاشة النظام المالي الذي يقوم على مورد أحادي متقلب.[2]

في العراق، تتجلى هذه الإشكالية اكثر من الدول الأخرى، بسبب اعتماد الموازنة العامة لعقود طويلة على الإيرادات النفطية بإعتبارها المصدر الرئيس ـ بل شبه الوحيد ـ لتمويل الإنفاق العام، ألإيرادات النفطية تشكل النسبة الأكبر من الموارد العامة، في حين بقيت القطاعات الإنتاجية الأخرى، خاصة الصناعة والزراعة والسياحة والضرائب، تعاني ضعفا هيكليا مستمرا، ما أدى ذلك إلى جعل المالية العامة العراقية أكثر عرضة للتقلبات العالمية، بحيث أصبحت الأزمات النفطية تتحول مباشرة إلى أزمات مالية واجتماعية داخلية.

نص الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في المادة (٢٥) على أن «تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة، وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته»، ويكشف هذا النص عن إدراك دستوري مبكر لخطورة الاعتماد الأحادي على النفط، التطبيق العملي ظل محدودا نتيجة التعقيدات السياسية والاقتصادية والإدارية التي واجهها العراق بعد عام ٢٠٠٣، أي أزمة الاقتصاد العراقي تكمن في اختلال بنيته الريعية وضعف قدرته على توليد إيرادات مستقرة خارج القطاع النفطي. لذلك، اتجه الفكر المالي الحديث إلى اعتبار تنويع الإيرادات جزءا من استراتيجية إدارة الأزمات، ألدولة التي تمتلك مصادر متعددة للإيرادات تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات العالمية، لأن تراجع أحد القطاعات لا يؤدي بالضرورة إلى انهيار الموازنة العامة بأكملها. لهذا، أصبحت السياسة المالية الحديثة تقوم على توزيع المخاطر المالية عبر تنويع القاعدة الاقتصادية والضريبية والإنتاجية، تنويع الإيرادات العامة يمثل في جوهره سياسة وقائية ضد الصدمات الاقتصادية العالمية.

ثانيا: الأساليب الاستراتيجية المالية

الأزمة، أيا كان مصدرها، تعيد ترتيب الحاجات العامة بصورة قسرية، وتجعل بعض النفقات أكثر إلحاحا من غيرها، مما يحول عملية إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام أساليب استراتيجية المالية التي تعتمدها الدولة للحفاظ على التوازن الاقتصادي والاجتماعي وضمان استمرارية وظائفها

---

[1] ألبلاوي، حازم، ١٩٨٧، الدولة الريعية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص٤٥.

[2] عبود، جاسم محمد، ٢٠٢١، الأزمات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي، بغداد، بيت الحكمة، ص١١٢.

[3] ألسعيد، صادق مهدي، ٢٠٠٠، اقتصاد وتشريع العمل، بغداد، مطبعة المعارف، ص١٧٣.

[4] ألشبل، رامي بن عبد العزيز، ٢٠٢٢، إشكالية الركن المعنوي في نظام السوق المالية، مجلة جامعة الامارات العربية المتحدة للقانون، الامارات، ٢٦ ١١ : ١٠٩، ١٥٤، ص١٤٠.

الأساسية. هذا وقد ارتبط مفهوم الإنفاق العام في الفكر المالي التقليدي بفكرة إشباع الحاجات العامة وفق ترتيب تضعه الدولة استنادا إلى سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، ألتحولات الكبرى التي شهدها العالم خلال العقود الأخيرة، خاصة الأزمات المالية والجوائح الصحية والحروب والكوارث البيئية، كشفت أن هذا الترتيب يخضع بصورة مستمرة لضغوط الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ألأزمة لا تؤدي فقط إلى زيادة الإنفاق، وإنما تدفع الدولة إلى إعادة تعريف مفهوم «الأولوية العامة» ذاته، ألإنفاق العام أثناء الأزمات يتحول من أداة لتحقيق الرفاه إلى وسيلة للحفاظ على بقاء النظام الاقتصادي والاجتماعي، وقد أثبتت أزمة جائحة كوفيد،١٩ هذه الفرضية، حين اضطرت أغلب الحكومات إلى إعادة توجيه أجزاء واسعة من موازناتها العامة نحو القطاع الصحي والدعم الاجتماعي والطوارئ الاقتصادية، حتى في الدول التي كانت تعتمد سابقا سياسات تقشفية صارمة، ألأزمة الصحية فرضت على الدولة إعادة تقييم أولوياتها المالية بصورة جذرية، بحيث أصبحت حماية النظام الصحي والحفاظ على الحد الأدنى من النشاط الاقتصادي أكثر أهمية من كثير من المشاريع الاستثمارية أو النفقات طويلة الأمد، ألأزمات الكبرى تكشف دائما الطبيعة الحقيقية للإنفاق العام، لأن الدولة تضطر خلالها إلى التمييز بين النفقات الضرورية والنفقات القابلة للتأجيل، أما إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام استجابة حتمية لحالة الاختلال التي تحدثها الأزمات في العلاقة بين الموارد والالتزامات، فالدولة أثناء الأزمات تواجه عادة تراجعا في الإيرادات العامة بالتزامن مع تضخم الحاجات الاجتماعية والاقتصادية، مما يجعل استمرار الإنفاق وفق الهيكل التقليدي للموازنة أمرا غير ممكن عمليا. لهذا، تلجأ الحكومات إلى إعادة تخصيص الموارد وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر تأثيرا في الاستقرار العام، ألإنفاق العام أثناء الأزمات يقاس بحجمه، وقدرته على تحقيق أقصى أثر ممكن ضمن موارد محدودة. في العراق، تظهر هذه الإشكالية بصورة واضحة بسبب الطبيعة الريعية للموازنة العامة واعتمادها الكبير على الإيرادات النفطية. بحيث كل أزمة تؤدي إلى انخفاض أسعار النفط أو تراجع الصادرات النفطية تنعكس مباشرة على قدرة الدولة في تمويل الإنفاق العام مما الذي يفرض إعادة ترتيب الأولويات بصورة عاجلة. مثل ما حدث خلال أزمة انخفاض أسعار النفط سنة ٢٠١٤، ثم بصورة أكثر حدة أثناء جائحة كورونا سنة ٢٠٢٠، حين اضطرت الحكومة إلى تقليص أو تأجيل عدد من المشاريع الاستثمارية للحفاظ على تمويل الرواتب والقطاع الصحي والخدمات الأساسية.

هذا وقد نص الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في المادة (٦٢/أولا) على اختصاص مجلس الوزراء بإعداد مشروع قانون الموازنة العامة والحساب الختامي ورفعه إلى مجلس النواب للموافقة عليه، كما نصت المادة (٨٠/رابعا) على ممارسة مجلس الوزراء مسؤولية إعداد مشروع الموازنة العامة، ألمشكلة الأساسية في السياسة المالية العراقية تتعلق بحجم الإنفاق، وضعف القدرة على إعادة ترتيب أولوياته بصورة استراتيجية أثناء الأزمات. من جهة أخرى، إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام تثير إشكالية دستورية تتعلق بحدود السلطة التقديرية للحكومة في تعديل بنود الموازنة أثناء الظروف الاستثنائية، فالموازنة العامة قانونا يصدر عن السلطة التشريعية، من ثم أي تعديل جوهري في توزيع النفقات ينبغي أن يخضع من حيث الأصل للرقابة البرلمانية، ألأزمات العالمية كثيرا ما تفرض سرعة في اتخاذ القرار المالي لا تنسجم مع بطء الإجراءات التشريعية التقليدية، فالسلطة التقديرية للإدارة أثناء الظروف الاستثنائية تظل مقيدة بفكرة الضرورة وبالرقابة اللاحقة على استعمال المال العام.

خلال الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨، ثم جائحة كوفيد،١٩، والحروب التجارية والنزاعات الجيوسياسية اللاحقة، الدول التي امتلكت احتياطيات وصناديق سيادية فعالة استطاعت التخفيف من آثار الصدمات بصورة أكبر من الدول التي اعتمدت على التدفقات المالية الآنية، ألاحتياطيات

[1]Musgrave, Richard, 1989, Public Finance in Theory and Practice, New York, McGraw-Hill, p 21.

[2]ألتوني، شريهان مصطفي وعطية طاهر مرسى وماهر نادية حسين، ٢٠٢١، أساسيات بناء منظمة الشمول المالي ودوره فى تحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد ٢٢، العدد ٤، ص٣٣٤.

[3]ألعبد، جورج. (٢٠١٤)، ألعوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص٥٣٦.

[4]بغدادي، خالد عبد العزيز. (٢٠١٢). تداول الأسهم والقيود الواردة عليها: دراسة مقارنة (ط١)، ألرياض: مكتبة القانون والاقتصاد ، ص٣٢٩.

[5]سلمان، سعدي كريم، ٢٠٠٦، الدستور والديمقراطية اعادة تأسيس الدولة العراقية دراسة نظرية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٣، ص١١٤.

تلك، مكنت الحكومات من تمويل برامج الدعم الصحي والاجتماعي والاقتصادي دون اللجوء الفوري إلى الاقتراض المفرط أو التخفيض الحاد للإنفاق العام، الاحتياطي المالي يمثل في جوهره ترجمة لفكرة الدولة الحذرة التي لا تستهلك مواردها كاملة في زمن الرخاء.

من الناحية المالية، الاحتياطيات وصناديق الطوارئ تؤدي عدة وظائف متداخلة. هي تمثل أولا أداة لتوفير السيولة السريعة أثناء الأزمات دون الحاجة إلى تعطيل الخدمات الأساسية أو التوسع الفوري في الاقتراض، كما تمثل ثانيا وسيلة لحماية الموازنة العامة من التقلبات الحادة في الإيرادات، لاسيما في الدول الريعية المعتمدة على الموارد الطبيعية المتقلبة، فضلا عن ذلك، هذه الصناديق تعزز الثقة المالية داخليا وخارجيا، لأنها تعكس قدرة الدولة على إدارة المخاطر والاستمرار في الوفاء بالتزاماتها أثناء الظروف الاستثنائية. صناديق الطوارئ أدوات ادخار، تمثل سياسة مالية وقائية تهدف إلى تقليل أثر الأزمات على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.[٢]

في العراق، تتجلى أهمية هذه المسألة بصورة خاصة بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني واعتماد المالية العامة بصورة شبه كاملة على الإيرادات النفطية، ألموازنة العراقية طوال عقود طويلة مرتبطة بأسعار النفط العالمية، مما جعلها عرضة للتقلبات الحادة كلما شهدت الأسواق النفطية انخفاضا أو اضطرابا، أدى غياب الاحتياطيات المالية الفعالة إلى جعل كل أزمة نفطية تتحول سريعا إلى أزمة مالية داخلية تمس الرواتب والاستثمارات والخدمات العامة.

خلال أزمة انخفاض أسعار النفط سنة ٢٠٢٠ بالتزامن مع جائحة كورونا، حين واجهت الدولة العراقية صعوبة كبيرة في تمويل الرواتب والنفقات الأساسية نتيجة الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية برز أثر سوء إدارة الإحتياطات المالية، ولو كانت هناك صناديق سيادية أو احتياطيات مالية مستقرة ومحمية قانونيا، لكان بالإمكان امتصاص جزء كبير من الصدمة دون اللجوء إلى إجراءات مالية استثنائية مربكة.

نص الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في المادة (١١١) على أن النفط والغاز ملك كل الشعب العراقي، كما نصت المادة (١١٢/أولا) على إدارة النفط والغاز بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة أحدث تقنيات السوق وتشجيع الاستثمار، ويكشف هذان النصان عن وجود أساس دستوري لفكرة الإدارة الرشيدة للموارد النفطية، غياب آليات فعالة لتحويل الفوائض النفطية إلى احتياطيات استراتيجية طويلة الأمد ظل يمثل أحد أبرز نقاط الضعف في السياسة المالية العراقية، أي الإشكالية الأساسية في المالية العامة العراقية في غياب سياسة ادخار سيادي قادرة على تحويل الفوائض المؤقتة إلى أدوات استقرار دائم، وإنشاء الاحتياطيات المالية يتعارض مع مواد دستورية وقانونية تتعلق بطبيعة الرقابة على هذه الأموال وآليات إدارتها، ألصناديق السيادية أو الاحتياطيات الكبرى تتحول، إذا لم تخضع لضوابط واضحة، إلى أدوات مالية معزولة عن الرقابة البرلمانية والمساءلة العامة، مما قد يفتح المجال أمام سوء الإدارة أو الفساد أو التوظيف السياسي للموارد. «كل مال عام يخرج عن نطاق الرقابة القانونية يتحول إلى مصدر محتمل لاختلال المشروعية المالية». دفعت هذه الاعتبارات العديد من الدول إلى سن تشريعات خاصة[٤] تنظم إدارة الصناديق السيادية والاحتياطيات المالية، بحيث تحدد مصادر تمويلها، وأوجه استخدام أموالها، والجهات الرقابية المختصة بها، وآليات الإفصاح عن أعمالها، كما اتجهت بعض الدول إلى استخدام هذه الصناديق في تمويل النفقات التشغيلية العادية في حالات استثنائية محددة قانونا، ألاحتياطي المالي يفقد قيمته الاستراتيجية إذا تحول إلى وسيلة لتمويل العجز الجاري بصورة مستمرة»، كذلك إنشاء صناديق الطوارئ يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم العدالة[٥] بين الأجيال، خاصة في الدول النفطية أو المعتمدة على الموارد الطبيعية الناضبة، ألدولة التي تستهلك كامل عائداتها الريعية في الإنفاق الحالي دون ادخار أو استثمار للمستقبل، تنقل عبء الأزمات والتراجع الاقتصادي إلى الأجيال القادمة، وإدارة الموارد الطبيعية بصورة رشيدة تقتضي تحويل

---

[١] حسن، صادق علي. ٢٠١٨ م، أليهاكل المالية للتنظيمات الارهابية العراق انموذجا. لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٥٥٩.

[٢] ألسن، عادل عبد العزيز ٢٠١٩، "دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي"، مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية، جامعة مدينة السادات، المجلد ٥، العدد ٢، ص٣٤٨.

[٣] بغدادي، خالد عبد العزيز، ٢٠١٢، تداول الأسهم والقيود الواردة عليها، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ص٣٤٧.

[٤] عبد حسن، نجلاء وعبد الرسول عبد الرضا، ٢٠١٣، تطور موقف المشرع العراقي، مجلة جامعة بابل العلوم الإنسانية، المجلد ٢١، العدد٢، ص١٢٨.

[٥] أمحجوب، رفعت، ١٩٨٥، مصدر سابق، ص٥٧١.

جزء من العوائد المؤقتة إلى أصول طويلة الأمد تحمي المستقبل الاقتصادي للدولة. [1] في العراق، طرحت خلال السنوات الأخيرة عدة مشاريع وأفكار تتعلق بإنشاء صناديق سيادية أو احتياطيات مالية مرتبطة بالإيرادات النفطية، هذه المبادرات ظلت محدودة التطبيق أو خاضعة للتجاذبات السياسية والضغوط المالية الآنية، كذلك استمرار الاعتماد الكبير على الإنفاق التشغيلي والرواتب جعل الفوائض النفطية تستهلك بسرعة عند تحسن الأسعار بدلا من تحويلها إلى احتياطيات استراتيجية، الأزمات العالمية الحديثة أظهرت أهمية وجود صناديق متخصصة للطوارئ الصحية والبيئية والكوارث الطبيعية. تجربة جائحة كورونا أثبتت أن غياب التمويل السريع للقطاع الصحي يؤدي إلى انهيار واسع في الخدمات العامة والاقتصاد معا، كذلك الكوارث البيئية والمناخية فرضت الحاجة إلى صناديق قادرة على تمويل الإغاثة وإعادة الإعمار بصورة عاجلة.

ثالثا: الأساليب الاستراتيجية العامة

إن الأزمات العالمية المتعاقبة، بما أفرزته من تقلبات اقتصادية واضطرابات مالية واحتياجات اجتماعية متغيرة، كشفت بصورة متزايدة قصور النماذج التقليدية للموازنات العامة القائمة على التخطيط السنوي الضيق، ذلك أن الدولة التي تدير مواردها العامة بمنطق السنة المالية الواحدة غالبا ما تجد نفسها عاجزة عن استيعاب التحولات العميقة التي تحدثها الأزمات الممتدة زمنيا أو المتداخلة قطاعيا، ألتخطيط المالي متوسط وطويل الأجل من الأساليب الاستراتيجية العامة التي تعتمدها الدول الحديثة لبناء القدرة المالية والمؤسسية القادرة على مواجهة الأزمات العالمية وضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على المدى البعيد، أرتبطت فكرة التخطيط المالي طويل الأمد تاريخيا بتوسع وظائف الدولة الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية، حين بدأت الحكومات تدرك أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تدار عبر قرارات مالية آنية أو موازنات سنوية معزولة عن الرؤية الاستراتيجية للدولة، ألتحولات العالمية المعاصرة، خاصة الأزمات المالية والصحية والبيئية، دفعت هذا المفهوم إلى مستوى أكثر تعقيدا، لأن الدولة لم تعد تواجه فقط متطلبات التنمية، وإنما أصبحت مطالبة بإدارة حالة مستمرة من المخاطر وعدم اليقين. على مستوى العراق، الحاجة إلى التخطيط المالي متوسط وطويل الأجل أكثر إلحاحا بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد وتقلب الإيرادات النفطية والتحديات السياسية والإدارية التي تواجه الدولة، ألموازنات العراقية ظلت لفترات طويلة تعتمد على تقديرات سنوية مرتبطة بأسعار النفط، دون وجود رؤية مالية مستقرة تمتد لسنوات متعددة، أدى ذلك إلى تكرار الاختلالات المالية وتوقف المشاريع الاستثمارية عند حدوث أي أزمة نفطية أو سياسية.

نص الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في المادة (٢٥) على أن الدولة تكفل إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن تنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص، كما نصت المادة (٢٦) على تشجيع الاستثمار، ألإدارة المالية العراقية تتحرك في إطار ردود الأفعال أكثر من تحركها ضمن رؤية تخطيطية استراتيجية. [3]

من جهة أخرى، التخطيط المالي طويل الأجل يرتبط بصورة مباشرة بمبدأ الاستدامة المالية، لأن الدولة التي تعتمد على الإنفاق المفرط أو الاقتراض غير المنضبط دون رؤية مستقبلية تنقل أعباءها إلى الأجيال القادمة. لهذا، الفكر المالي الحديث أصبح ينظر إلى التخطيط بعيد المدى بوصفه جزءا من مفهوم العدالة بين الأجيال، ألسياسة المالية الرشيدة هي التي تمنع تحميل المستقبل كلفة سوء الإدارة الحالية، كذلك التخطيط المالي طويل الأجل يؤدي دورا مهما في تعزيز كفاءة الإنفاق العام، لأنه يسمح بتقييم المشاريع والبرامج الحكومية ضمن رؤية متكاملة، ألكثير من المشاريع الاستراتيجية، خاصة في مجالات البنية التحتية والطاقة والتعليم والصحة، تحتاج إلى استقرار تمويلي يمتد لسنوات، وهو ما لا يمكن تحقيقه عبر

---

[1] Stiglitz, Joseph, 2012, The Price of Inequality, New York, W.W. Norton, p 301.

[2] عوض الله، زينب حسين، ٢٠١٩، مبادئ المالية العامة دراسة مقارنة، بيروت، دار النهضة العربية، ص٤٥٨.

[3] حسين، ميسون علي، ٢٠٢٣، الأوراق المالية واسواقها مع الاشارة الى سوق العراق للأوراق المالية تأطير نظري، مجلة جامعة بابل، العلوم الانسانية، كلية الادارة والاقتصاد، عدد ١، ص.٣٧٢

[4] Stiglitz, Joseph, 2012, The Price of Inequality, New York, W.W. Norton, p 318.

موازنات قصيرة الأجل متقلبة، التنمية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق من خلال موازنات تدار بمنطق السنة الواحدة، لأن المشاريع الكبرى تحتاج إلى استقرار مالي وزمني ممتد.[١]

في العراق، غياب التخطيط المالي طويل الأمد سبب تعثر العديد من المشاريع الاستثمارية والبنى التحتية، خاصة أثناء الأزمات النفطية أو السياسية، ألكثير من الخطط التنموية ظلت مرتبطة بارتفاع أسعار النفط، ثم تتعطل أو تتقلص مع أي تراجع في الإيرادات، مما أضعف ثقة المستثمرين وعمق الاختلالات الاقتصادية، والتخطيط المالي طويل الأجل يثير إشكالية دستورية تتعلق بالعلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، ألموازنة العامة في الأنظمة الديمقراطية تقر سنويا من قبل البرلمان، التخطيط الاستراتيجي يتطلب أحيانا التزاما ماليا يمتد لعدة سنوات. لهذا، الدولة الحديثة أصبحت تعتمد على خطط مالية متوسطة الأجل تعرض على السلطة التشريعية ضمن إطار من الرقابة والمرونة معا، «التخطيط الاقتصادي لا يتعارض مع المشروعية الدستورية ما دام خاضعا للرقابة والشفافية واحترام الحقوق المالية للمجتمع».[٢]

التحولات الكبرى التي شهدها النظام المالي العالمي خلال العقود الأخيرة، وما رافقها من أزمات اقتصادية وصحية وسياسية وبيئية متعاقبة، أعربت عن أن قدرة الدولة على مواجهة الأزمات ترتبط بحجم مواردها و كفاءة سياساتها الاقتصادية، كما تتوقف كذلك على مستوى الشفافية والانضباط الذي يحكم إدارة المال العام، ألأزمات العالمية حين تضرب الاقتصادات الوطنية تؤدي إلى تضخم النفقات و تراجع الإيرادات، وتخلق بيئة خصبة لاضطراب القرار المالي واتساع الاستثناءات الإدارية والتوسع غير المنضبط في الإنفاق والاقتراض مما يجعل الشفافية والانضباط الماليين شرطين أساسيين للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والدستوري للدولة أثناء الظروف الاستثنائية.

أما بعد ارتبط مفهوم الشفافية المالية تاريخيا بفكرة الرقابة الديمقراطية على المال العام، التطورات المعاصرة دفعت هذا المفهوم إلى آفاق أوسع، حيث أن الشفافية وسيلة لإعلام البرلمان أو الرأي العام بحجم الإيرادات والنفقات، و أداة استراتيجية لإدارة الثقة الاقتصادية وتقليل المخاطر وتعزيز قدرة الدولة على امتصاص الأزمات، كذلك الانضباط المالي لم يعد يفهم بوصفه التزاما محاسبيا جامدا يهدف إلى تقليل النفقات فقط، بل أصبح يعني بناء سياسة مالية متوازنة تمنع الانزلاق نحو العجز المفرط والديون غير المستدامة أثناء الأزمات، ألمالية العامة تفقد قدرتها على تحقيق الاستقرار إذا انفصلت عن مبادئ الوضوح والمساءلة والانضباط .[٣]

في العراق، تبرز أهمية الشفافية والانضباط المالي بصورة مضاعفة بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني واتساع الإنفاق التشغيلي وضعف التنوع الاقتصادي، فالموازنة العراقية ظلت لعقود طويلة تعتمد بصورة شبه كاملة على الإيرادات النفطية، في حين عانت الإدارة المالية من مشكلات تتعلق بتذبذب التخطيط، وضعف الرقابة، وتداخل الاعتبارات السياسية مع القرارات المالية. نص الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في المادة (٢٧/أولا) على أن «للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن»، كما نصت المادة (١٠٣/أولا) على استقلالية ديوان الرقابة المالية بوصفه هيئة مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب، ويكشف هذان النصان عن وجود أساس دستوري واضح لحماية المال العام وتعزيز الرقابة المالية، التطبيق العملي ظل يواجه تحديات تتعلق بالفساد وضعف الشفافية الإدارية، ألأزمات الاقتصادية في العراق كثيرا ما تعمقت بسبب ضعف الانضباط المالي وغياب الرؤية الشفافة في إدارة الإيرادات النفطية والإنفاق العام.[٤]

من جهة أخرى، تعزيز الشفافية أثناء الأزمات يرتبط ارتباطا وثيقا بثقة المجتمع بالدولة، المواطن عندما يشعر بأن الموارد العامة تدار بوضوح وعدالة يكون أكثر استعدادا لتحمل الإجراءات الاقتصادية الصعبة أو السياسات التقشفية المؤقتة، أما حين تغيب الشفافية، الأزمات تتحول إلى مصدر

---

[١] ألمحجوب، رفعت، ١٩٨٥، المالية العامة، القاهرة: دار النهضة العربية، ص٥٨٩.

[٢] فضل الله، جان سيريل، ٢٠١٢، التخطيط لبناء قاعدة تطبيقية لتقييم خدمات، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك جامعة بغداد، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك مجلد ٤ عدد٢، ص١٣٧.

[3] Musgrave, Musgrave, Richard, 1989, Public Finance in Theory and Practice, New York, McGraw-Hill, p 311.

[٤] معاطى، يونس، ٢٠٢٢، الأمن الإقتصادي في القانون، رسالة لنيل دبلوم العلوم والتنمية وتدبير المخاطر، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ص٣٩٤.

لفقدان الثقة واتساع التوترات الاجتماعية والسياسية، أي الثقة العامة في السياسة المالية تبنى عبر وضوح المعلومات وعدالة توزيع الأعباء. كذلك الأزمات العالمية الحديثة دفعت إلى تطوير معايير دولية للشفافية والانضباط المالي، تبنتها مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. شملت هذه المعايير الإفصاح عن البيانات المالية، والرقابة على الديون، وشفافية العقود العامة، والإعلان عن الالتزامات المستقبلية للموازنة، بما يسمح بتقليل المخاطر المالية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، والشفافية المالية الحديثة تعني إتاحة المعلومات بصورة تسمح بفهم القرار المالي ومساءلته.[٢]

في العراق، هذه المسألة تواجه تحديات كبيرة نتيجة ضعف البنية الإدارية والرقمية، وتأخر الحسابات الختامية، وتعدد الجهات المنفقة، وضعف التنسيق بين المؤسسات الرقابية والتنفيذية، كذلك الأزمات المتعاقبة كثيرا ما أدت إلى توسع الإنفاق الاستثنائي أو اللجوء إلى حلول مالية عاجلة دون وجود رؤية واضحة أو بيانات دقيقة قابلة للتقييم العام من ناحية أخرى، الانضباط المالي لا يعني فقط تقليص النفقات أو فرض التقشف، وإنما يرتبط بحسن إدارة الموارد وتوجيهها نحو الأولويات الحقيقية، فالدولة قد تمتلك موارد كبيرة، لكن غياب الانضباط يؤدي إلى هدرها في نفقات غير منتجة أو مشاريع متعثرة أو التزامات غير مدروسة، ألأزمة المالية الحقيقية تنشأ من نقص الموارد، و في كثيرا من المواطن تنتج عن ضعف الانضباط في إدارة المال العام.[٣]

كذلك تعزيز الشفافية والانضباط المالي يرتبط ارتباطا مباشرا بمكافحة الفساد الإداري والمالي، لأن الأزمات العالمية كثيرا ما تستخدم ذريعة لتوسيع الإنفاق الاستثنائي أو تجاوز الإجراءات الرقابية التقليدية. لهذا الأنظمة المالية الحديثة أصبحت تعتمد على الرقمنة، والتدقيق الإلكتروني، والرقابة الفورية، وإشراك المؤسسات الرقابية المستقلة في متابعة الإنفاق أثناء الأزمات، السلطة الاستثنائية في إدارة المال العام يجب ألا تتحول إلى وسيلة لتعطيل الرقابة أو إضعاف المشروعية المالية.[٤]

تعزيز الشفافية والانضباط المالي من أهم الأساليب الاستراتيجية العامة التي تعتمدها الدول الحديثة للتغلب على تأثير الأزمات العالمية، لأنه يهدف إلى حماية المال العام، وتحسين كفاءة الإنفاق، وتعزيز ثقة المجتمع والأسواق بالسياسة المالية للدولة، كذلك هذا التعزيز لا يقتصر على الجانب المحاسبي أو الإداري، وإنما يرتبط بأبعاد دستورية وسياسية واجتماعية تتعلق بشرعية السلطة العامة واستقرار الدولة، لهذا نجاح الدولة في مواجهة الأزمات العالمية يكون مرهونا بقدرتها على بناء نظام مالي يقوم على الوضوح والمساءلة والانضباط، بما القدرة على إدارة الظروف الاستثنائية لكي لاتصير مدخل للفوضى المالية أو التوسع غير المشروع في استخدام الموارد العامة، وبما يسمح للموازنة العامة بأن تبقى أداة لتحقيق الاستقرار والتنمية والثقة العامة حتى في أكثر الظروف تعقيدا واضطرابا.

المبحث الثاني: الأساليب التنظيمية المتبعة في إعداد وتنفيذ الموازنات العامة للتغلب على تأثير الأزمات العالمية

التطورات المتسارعة التي شهدها العالم خلال العقود الأخيرة، وما رافقها من أزمات مالية وصحية وسياسية وبيئية متشابكة، أدت إلى إعادة النظر في مضمون السياسات المالية للدول، ودفعت كذلك إلى مراجعة البنية التنظيمية التي تدار من خلالها الموازنات العامة ذاتها، ألأزمة العالمية الحديثة اختبار حقيقي لقدرة النظام المالي والإداري للدولة على التكيف والاستجابة السريعة والمتوازنة في ظل بيئة تتسم بعدم اليقين والتقلب المستمر، ألحديث عن الأساليب التنظيمية المتبعة في إعداد وتنفيذ الموازنات العامة يرتبط بصورة مباشرة بقدرة الدولة على حماية استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أثناء الأزمات العالمية، فقد أثبتت التجارب الدولية أن فشل الدول في مواجهة الأزمات كثيرا ما يرتبط بضعف البناء التنظيمي

---

[١] ألمحجوب، رفعت، ١٩٨٥، مصدر سابق، ص٦١٢.

[٢] ألمهايني، محمد خالد وخالد الخطيب الحبش، ٢٠١٧، المالية العامة والتشريع الضريبي، دمشق، منشورات جامعة دمشق، ص٤٩٣.

[٣] بدوي، محمد طه، وآخرون. (٢٠١٥). مدخل إلى العلوم السياسية، ألإسكندرية: كلية الدراسات الاقتصادية، جامعة الإسكندرية، ص٥٠١.

[٤] سهام سوادي طعمة. ٢٠١٩. دور شركات ضمان الودائع المصرفية دراسة في القانون العراقي. مجلة العلوم القانونية، ٣٤ ١، ٤٣٧-٤٧٩، ص٤٤٩.

والإداري للموازنة العامة، وعدم قدرة المؤسسات المالية على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، فالدولة التي تعتمد على هياكل إدارية جامدة وإجراءات مالية معقدة ومركزية مفرطة، غالبا ما تجد نفسها عاجزة عن التحرك السريع عند وقوع الأزمات، مهما بلغت مواردها المالية، في المقابل، الدول التي نجحت في بناء أنظمة موازنية مرنة وشفافة وقابلة للتكيف استطاعت احتواء آثار الأزمات بدرجة أكبر، حتى وإن كانت مواردها أقل نسبيا، فالمشكلة أثناء الأزمات تتعلق بحجم الإنفاق أو الإيرادات، وكيفية تنظيم القرار المالي وآليات تنفيذه والرقابة عليه.

أولا: الأساليب الإدارية

إداريا، إعادة تنظيم الصلاحيات تهدف إلى تحقيق عدة غايات متداخلة، فهي تسعى أولا إلى تقليل التعقيدات البيروقراطية التي تعرقل تنفيذ الموازنة أثناء الظروف الاستثنائية، كما تهدف ثانيا إلى تعزيز التنسيق بين الجهات المالية والإدارية المختلفة، بما يسمح بتوحيد القرار الحكومي وتقليل تضارب الاختصاصات، فضلا عن إعادة توزيع الصلاحيات تساعد على تعزيز المرونة الإدارية وتمكين المؤسسات المحلية أو القطاعية من الاستجابة السريعة للاحتياجات الطارئة، أي: «الأزمات الكبرى تكشف غالبا التنظيم الإداري أكثر مما تكشف ضعف الموارد المالية».

في العراق، تكون هذه الإشكالية أكثر تعقيدا بسبب الطبيعة المركبة للنظام الإداري والمالي، واتساع المركزية الحكومية، وتداخل الاختصاصات بين الوزارات والهيئات المختلفة، ألموازنة العامة العراقية في فترات طويلة تدار ضمن إطار إداري شديد المركزية، مما أدى إلى بطء تنفيذ المشاريع وتأخر الاستجابة للأزمات وضعف كفاءة الإنفاق العام. نص الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في المادة (٧٨) على أن رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، كما نصت المادة (٨٠) على اختصاص مجلس الوزراء بالتخطيط والتنفيذ العام لسياسة الدولة وإعداد الموازنة العامة، ويكشف هذان النصان عن مركزية الدور التنفيذي في إدارة المالية العامة، التطبيق العملي أظهر الحاجة إلى توزيع أكثر مرونة للصلاحيات بما يسمح بتسريع القرار المالي والإداري أثناء الأزمات.

كما نص قانون الإدارة المالية الاتحادية العراقي رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ على تنظيم العلاقة بين وزارة المالية والجهات الحكومية المختلفة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، مع منح بعض الصلاحيات للوزارات والجهات التنفيذية ضمن حدود الاعتمادات المقررة، ألأزمات المتكررة أظهرت أن هذه الصلاحيات لا تزال في كثير من الأحيان مقيدة بإجراءات معقدة تحد من سرعة الاستجابة الحكومية، فأن «أحد أبرز معوقات كفاءة الإنفاق العام في العراق التضخم الإداري والمركزية المفرطة وتعدد الحلقات البيروقراطية». الإشكالية المالية في العراق تتعلق بالبنية الإدارية والتنظيمية التي تدار من خلالها الموازنة العامة. من جهة أخرى، إعادة تنظيم الصلاحيات المالية والإدارية ترتبط بصورة مباشرة بمفهوم اللامركزية المالية والإدارية، فالكثير من الدول اتجهت خلال العقود الأخيرة إلى منح السلطات المحلية أو الإقليمية صلاحيات أوسع في إدارة الموارد والإنفاق، بهدف تعزيز سرعة الاستجابة وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة في تقديم الخدمات العامة. برزت أهمية هذا الاتجاه بصورة واضحة أثناء الأزمات الصحية والبيئية، حيث أثبتت التجارب أن السلطات المحلية تكون في كثير من الأحيان أكثر قدرة على تشخيص الاحتياجات الفعلية والتعامل السريع مع المتغيرات مقارنة بالإدارة المركزية البعيدة عن الواقع الميداني، أللامركزية المالية أثناء الأزمات تهدف إلى توزيع القرار بصورة أكثر كفاءة ومرونة.

في العراق، نص الدستور في المادة (١٢٢) على منح المحافظات غير المنتظمة في إقليم الصلاحيات الإدارية والمالية الواسعة بما يمكنها من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الإدارية، كما صدر قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل، الذي منح الحكومات المحلية بعض

---

[1]Musgrave, Musgrave, Richard, 1989, Public Finance in Theory and Practice, New York, McGraw-Hill, p 332.

[٢]قدي، عبد المجيد، ٢٠٢١، دراسات في المالية العامة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص٤٣٨.

[٣]ألمنذري، علاء عبد الوهاب، ٢٠١٥، الأبعاد السياسية والاقتصادية للتغير في الدول العربية وتأثيره على الاستقرار السياسي والاقتصادي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم السياسية /جامعة النهرين، ص٤٤٦.

[٤]ألشكري، علي حميد كاظم، ٢٠١٤، استقرار المعاملات المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، ص٥٣١.

الصلاحيات المالية والإدارية، ألتطبيق العملي ظل يواجه صعوبات تتعلق بتداخل الاختصاصات وضعف التنسيق والاعتماد المالي الكبير على الحكومة الاتحادية.

كذلك إعادة تنظيم الصلاحيات أثناء الأزمات تثير إشكالية قانونية تتعلق بحدود السلطة الاستثنائية التي يمكن منحها للإدارة التنفيذية، فالأزمات تتطلب أحيانا توسيع صلاحيات بعض الجهات المالية أو الإدارية لتجاوز الإجراءات الاعتيادية، هذا التوسع قد يؤدي إلى إضعاف الرقابة أو فتح المجال أمام إساءة استخدام السلطة. كما أن التطور التكنولوجي والرقمي أدى إلى إعادة تشكيل مفهوم الصلاحيات المالية والإدارية نفسه، ألإدارة الإلكترونية والأنظمة الرقمية الحديثة سمحت بتقليل الحاجة إلى المركزية التقليدية، وأتاحت إمكانية تبادل المعلومات والبيانات بصورة لحظية بين المؤسسات المختلفة، مما عزز من سرعة اتخاذ القرار المالي والإداري أثناء الأزمات.[٢]

في العراق، المسألة تواجه تحديات تتعلق بضعف البنية الرقمية، وتأخر التحول الإلكتروني في الإدارة المالية، واستمرار الاعتماد الكبير على الإجراءات الورقية والتسلسل الإداري التقليدي، مما يؤدي إلى بطء تنفيذ الموازنة وضعف التنسيق أثناء الأزمات، كذلك إعادة تنظيم الصلاحيات ترتبط ارتباطا مباشرا بمفهوم المساءلة المالية والإدارية، وكلما اتسعت الصلاحيات دون وجود نظام واضح للمسؤولية والرقابة، ازدادت احتمالات الهدر والفساد وضعف الكفاءة. لهذا الفكر المالي الحديث لم يعد ينظر إلى توزيع الصلاحيات بمعزل عن بناء منظومة رقابية متكاملة تقوم على الشفافية والمحاسبة. تفويض الصلاحيات المالية يفقد قيمته الإصلاحية إذا لم يقترن بوضوح المسؤولية وآليات الرقابة. الكفاءة الإدارية تتحقق بتوسيع الصلاحيات، وربطها بنظام واضح للمساءلة والانضباط.[٣]

من الناحية الإدارية، تعزيز التنسيق بين السلطات والمؤسسات العامة يهدف إلى تحقيق عدة وظائف متداخلة، فهو يسهم أولا في توحيد السياسات المالية والإدارية وتقليل التداخل في الاختصاصات، كما يسمح ثانيا بتبادل المعلومات والبيانات بصورة أسرع وأكثر دقة، مما يعزز كفاءة التخطيط واتخاذ القرار، فضلا عن ذلك، التنسيق المؤسسي يقلل من احتمالات الهدر والازدواجية ويعزز قدرة الدولة على توجيه الموارد العامة نحو الأولويات الفعلية أثناء الأزمات، ألإدارة المالية الحديثة تقوم على مبدأ الترابط المؤسسي.[٤]

في العراق، الموازنة العراقية لا ترتبط بوزارة المالية وحدها، وتتداخل فيها صلاحيات مجلس الوزراء، ووزارة التخطيط، والبنك المركزي، وديوان الرقابة المالية، والهيئات المستقلة، ومجلس النواب، والحكومات المحلية، فضلا عن المؤسسات الأمنية والخدمية والاقتصادية المختلفة، وقد نص الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في المادة (٦١/أولا) على اختصاص مجلس النواب بتشريع القوانين الاتحادية، ومنها قانون الموازنة العامة، كما نصت المادة (٦٢/أولا) على اختصاص مجلس الوزراء بإعداد مشروع قانون الموازنة العامة والحساب الختامي ورفعه إلى مجلس النواب للموافقة عليه، ويكشف هذان النصان عن الطبيعة المشتركة للعملية الموازنية، حيث تتداخل فيها السلطة التنفيذية مع السلطة التشريعية ضمن إطار من الرقابة والتعاون.

كما نصت المادة (١٠٣/أولا) من الدستور على استقلالية البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية وهيئة الإعلام والاتصالات وهيئة النزاهة، مع خضوعها لرقابة مجلس النواب، ويكشف هذا التنظيم الدستوري عن وجود شبكة مؤسساتية متعددة الأطراف تشارك بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة المال العام والرقابة عليه.

---

[١] عبد الأمير، سحر حربي، ٢٠١٧، الدولة وإدارة الأزمات المالية مع الإشارة الى النموذج العراقي، بغداد، دار الحنش، ص١٧٣.

[٢] حسين، مريم خالص، ٢٠١٥، الحكومة الإليكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ص٥٤.

[٣] بانقا، علم الدين، ٢٠١٩، مخاطر الهجمات الإلكترونية السيبرانية وآثارها الاقتصادية دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، المعهد العربي للتخطيط، مجلة دراسات تنموية الكويت، العدد ٦٣، ص٥٢٨.

[٤] قدي، عبد المجيد، ٢٠٢١، مصدر سابق، ص٤٥٧.

غمليا تعدد الجهات يتحول إلى مصدر للتضارب والبطء وضعف التنسيق، خاصة أثناء الأزمات، ألأزمات الاقتصادية أو الصحية تكشف عن تداخل الاختصاصات، أو تضارب الأولويات، أو غياب قاعدة معلومات موحدة بين المؤسسات المختلفة. «ضعف التنسيق المؤسسي في العراق أحد الأسباب الرئيسية لعدم كفاءة السياسة المالية أثناء الأزمات». المشكلة المالية العراقية تتشابك بالبنية المؤسسية وآليا التواصل بين الجهات المختلفة.

من جهة أخرى، تعزيز التنسيق بين السلطات يثير إشكالية دستورية تتعلق بمبدأ الفصل بين السلطات، فالدستور في الأنظمة الديمقراطية يقوم على توزيع الاختصاصات ومنع تركيز السلطة في جهة واحدة، الأزمات تتطلب أحيانا درجة عالية من التعاون والتنسيق بين السلطات المختلفة، ولا سيما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ألفصل بين السلطات يقوم على التعاون المتوازن الذي يمنع الاستبداد ويحقق المصلحة العامة.

ضرورة التعاون هذا يظهر أثناء الأزمات المالية العالمية، حين اضطرت الحكومات الحاجة إلى التنسيق المستمر مع البرلمانات لإقرار موازنات طارئة أو حزم دعم اقتصادي أو تشريعات مالية استثنائية، كذلك البنوك المركزية أصبحت شريكا رئيسيا في إدارة الأزمات عبر التنسيق مع السلطات المالية والتنفيذية لضبط السيولة وأسعار الفائدة والاستقرار النقدي.

في النظام العراقي، لعب البنك المركزي العراقي دورا مهما أثناء الأزمات الاقتصادية والنقدية خلال أزمة انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا، من خلال التنسيق مع الحكومة في إدارة السيولة والحفاظ على الاستقرار النقدي، فإن محدودية التنسيق المؤسسي أدت إلى تضارب بين السياسات المالية والنقدية أو تأخر اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية الضرورية، وتعزيز التنسيق المؤسسي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتحول الرقمي والإدارة الإلكترونية، ألدولة الحديثة لم تعد قادرة على إدارة موازنتها عبر نظم معلومات متفرقة أو قواعد بيانات معزولة، لأن الأزمات تتطلب تدفقا سريعا للمعلومات بين المؤسسات المختلفة. لهذا، بناء منصات مالية وإدارية موحدة أصبح جزءا أساسيا من الإصلاح المؤسسي الحديث.

في العراق، تواجه الحكومة تحديات نتيجة ضعف التحول الرقمي، وتعدد قواعد البيانات، وتأخر تحديث الأنظمة الإدارية والمالية، مما يحد من قدرة المؤسسات على التنسيق السريع أثناء الأزمات، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات العامة يرتبط بمفهوم الحوكمة المالية الرشيدة، لأن الدولة التي تعمل مؤسساتها بصورة متفرقة تكون أكثر عرضة للهدر والفساد وتضارب المصالح. لهذا الفكر المالي الحديث أصبح ينظر إلى التنسيق المؤسسي بوصفه أداة لتحسين الرقابة وتعزيز الشفافية وتقليل الازدواجية في الإنفاق العام، كفاءة الإدارة المالية تتحقق عبر الرقابة على كل مؤسسة على حدة، وضمان انسجام المؤسسات ضمن سياسة مالية موحدة.[٣]

ثانيا: الأساليب التقنية

الرقمنة تؤدي دورا محوريا في تعزيز كفاءة إعداد الموازنة العامة، ألأنظمة الرقمية الحديثة تسمح بجمع البيانات المالية والاقتصادية بصورة دقيقة وسريعة، وتتيح تحليل الاتجاهات الاقتصادية والتنبؤ بالمخاطر وإعداد السيناريوهات المالية المختلفة، وهو يساعد الدولة على بناء موازنات أكثر واقعية ومرونة في مواجهة الأزمات، التحول الرقمي في المالية العامة يمكن الدولة من الانتقال من الموازنة الجامدة إلى الموازنة الديناميكية القادرة على التكيف مع المتغيرات. وتكمن أهمية هذا التحليل في أنه يوضح أن الرقمنة تحسن سرعة الغمل الإداري، وتؤثر في طبيعة الموازنة العامة نفسها، وتجعلها أكثر قدرة على التعامل مع الأزمات المتغيرة، كذلك الرقمنة تؤدي دورا مهما في مرحلة تنفيذ الموازنة العامة، إذ تسمح بمتابعة الإنفاق والإيرادات بصورة لحظية، وتسهل عمليات التحويل المالي، وتحسن الرقابة على العقود والمشتريات الحكومية، فضلا عن تقليل الزمن الإداري اللازم لإنجاز المعاملات

[١] ألخطابي، نصيف جاسم، ٢٠٢٢، الاقتصاد العراقي المعاصر، بغداد، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، ص٤٦٨.

[٢] ألهنداوي، جواد، د.ت، النظام السياسي على ضوء الدستور الاتحادي العراقي، بغداد، دار الرافدين، ص١٨٤.

[٣] ألحقباني، مفرح بن سعد، ٢٠٠١، الأثار الاقتصادية المحتملة للأزمات، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد ٣٠، ص٦٣.

[٤] قدي، عبد المجيد، ٢٠٢١، مصدر سابق، ص٤٨٣.

المالية، في التجارب الدولية، الأنظمة الرقمية أسهمت بصورة كبيرة في تقليل الهدر والفساد المالي، لأنها تحد من التدخل البشري المباشر، وتوفر سجلات إلكترونية دقيقة يمكن تتبعها ومراجعتها، كذلك الرقمنة ساعدت على تعزيز الشفافية المالية عبر إتاحة المعلومات والبيانات للمؤسسات الرقابية والرأي العام بصورة أسرع وأكثر وضوحا.

أشار جوزيف ستيغليتز إلى أن «الشفافية المالية في العصر الحديث أصبحت مرتبطة بالبنية الرقمية للدولة بقدر ارتباطها بالإرادة السياسية»، أي مكافحة الفساد وتحقيق الانضباط المالي يعودا يعتمدان على القوانين والرقابة التقليدية، وبناء نظم رقمية تقلل فرص التلاعب وتزيد من إمكانية المتابعة الفورية.

في العراق، تبرز أهمية الرقمنة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة بصورة مضاعفة بسبب التحديات التي تواجه الإدارة المالية التقليدية، خاصة ضعف التنسيق المؤسسي، وتأخر البيانات المالية، وتعقيد الإجراءات الإدارية، واتساع ظاهرة الفساد الإداري والمالي، ألنظام المالي العراقي إعتمد على الإجراءات الورقية والبيروقراطية التقليدية، مما أدى إلى بطء تنفيذ الموازنات وضعف الرقابة على الإنفاق العام، نص قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ على تنظيم العمليات المالية الحكومية وفق أسس حديثة تهدف إلى تعزيز الكفاءة والشفافية، كما أشار إلى أهمية تطوير الأنظمة المحاسبية والرقابية والإدارية، ألتطبيق العملي لا يزال يواجه تحديات تتعلق بضعف البنية الرقمية والإدارية وقلة التكامل بين المؤسسات الحكومية.

كما نص قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢ على الاعتراف القانوني بالمعاملات والوثائق الإلكترونية، وهو ما يمثل خطوة مهمة نحو بناء إدارة مالية رقمية متكاملة. محدودية التطبيق الفعلي لهذه التشريعات ما تزال تحد من قدرة الدولة على تحقيق تحول رقمي شامل في مجال المالية العامة. أي الرقمنة قضية تقنية، مرتبطة بكفاءة السياسة المالية وقدرة الدولة[٢]على مواجهة الأزمات، لكن الرقمنة تثير إشكاليات قانونية ودستورية تتعلق بحماية البيانات والخصوصية والأمن السيبراني، ألدولة التي تعتمد بصورة متزايدة على الأنظمة الرقمية تصبح أكثر عرضة للهجمات الإلكترونية أو تسرب المعلومات أو تعطيل الأنظمة المالية أثناء الأزمات. [٣]

كذلك الأزمات العالمية الحديثة دفعت إلى تطوير مفهوم الحكومة الإلكترونية والمالية الرقمية، بحيث أصبحت الدولة تعتمد على المنصات الإلكترونية لإدارة الضرائب والجمارك والمدفوعات الحكومية والعقود العامة والرقابة المالية، وهذه التحولات تحسن فقط كفاءة الإدارة المالية، وإنما في الآن ذاته عززت قدرة الدولة على العمل أثناء الظروف الاستثنائية، حتى في ظل الإغلاق أو تعطل بعض المرافق التقليدية.

كما أنه في العراق، بدأت بعض الخطوات نحو التحول الرقمي في الإدارة المالية، مثل اعتماد أنظمة الدفع الإلكتروني، ومحاولة تطوير النظام الضريبي والجمركي الإلكتروني، وربط بعض المؤسسات بقواعد بيانات مالية موحدة. هذه الجهود ما تزال تواجه عقبات تتعلق بالبنية التحتية التقنية، وضعف الكوادر المتخصصة، وتعدد الأنظمة الإدارية، فضلا عن محدودية التنسيق بين المؤسسات المختلفة، هذه الخطوات الرقمنة تؤدي دورا مهما في تحسين التخطيط المالي وإدارة المخاطر أثناء الأزمات، ألأنظمة الرقمية الحديثة تسمح بإعداد نماذج اقتصادية ومالية متقدمة وتحليل السيناريوهات المختلفة والتنبؤ بالاختلالات المحتملة، بما يساعد الدولة على اتخاذ قرارات استباقية بدلا من الاكتفاء بردود الأفعال المتأخرة، أذ إن الإدارة المالية الرشيدة تعتمد على المعلومة الدقيقة بقدر اعتمادها على القرار السياسي. [٤]

---

[1]Stiglitz, Joseph, 2012, The Price of Inequality, New York, W.W. Norton, p 357.

[٢]ألخطابي، نصيف جاسم. (٢٠١٩)، ألاقتصاد العراقي المعاصر. بغداد: دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، ص٤٩٢.

[٣]هادي، رياض عزيز، ٢٠٠٥، حقوق المواطن، بحث منشور في دراسات دستورية عراقية حول موضوعات أساسية للدستور العراقي الجديد، المعهد الدولي لحقوق الإنسان بجامعة دي بول، ص١٩٦

[٤]هاشم، أحمد حمدي عبد الدائم عبد الحليم، ٢٠٢٠، أثر تطبيق الشمول المالي على ترشيد الدعم في الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة الإسماعيلية، المجلد ١١، العدد ٢، ص٣٩٥.

أما بعد، الرقمنة تسهم في تعزيز المشاركة المجتمعية والرقابة العامة على الموازنة، ألدول الحديثة أصبحت تنشر بياناتها المالية وموازناتها وتقارير الإنفاق عبر المنصات الإلكترونية، بما يسمح للمواطنين والخبراء والمؤسسات الرقابية بمتابعة الأداء المالي وتحليل السياسات العامة، والرقمنة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة تمثل أحد أهم الأساليب التقنية الحديثة التي تعتمدها الدول للتغلب على تأثير الأزمات العالمية، لأنها تسهم في تعزيز السرعة والكفاءة والشفافية والانضباط المالي، وتمكن الدولة من إدارة الموارد والمخاطر بصورة أكثر دقة ومرونة.

«السياسة المالية الرشيدة تعتمد على المعرفة الدقيقة بالواقع الاقتصادي بقدر اعتمادها على أدوات التدخل المالي. المشكلة أثناء الأزمات تتعلق بضعف الموارد أو سوء السياسات، وبغياب المعلومات الدقيقة التي تسمح بصناعة القرار المالي السليم.

من الناحية التقنية، قواعد البيانات المالية تسمح للدولة بإنشاء نظم تحليل مالي متقدم يعتمد على المؤشرات والإحصاءات والنماذج الاقتصادية، بما يتيح توقع الاختلالات المحتملة قبل تحولها إلى أزمات فعلية، كما تساعد هذه القواعد في متابعة تنفيذ الموازنة العامة وكشف حالات التجاوز أو الهدر أو التضخم غير الطبيعي في الإنفاق، كذلك أنظمة الإنذار المالي المبكر تطور نوعي في الفكر المالي والإداري الحديث، لأنها تهدف إلى اكتشاف المؤشرات التي قد تدل على اقتراب أزمة مالية أو اقتصادية أو نقدية قبل وقوعها بصورة فعلية، وهذه الأنظمة تعتمد على تحليل مجموعة واسعة من المؤشرات، مثل مستويات العجز والدين العام، والتضخم، وأسعار النفط، والاحتياطات النقدية، وحركة الأسواق، والاستقرار المصرفي، والتغيرات الاقتصادية العالمية.

أشار جوزيف ستيغليتز إلى أن «الدول التي لا تمتلك أنظمة إنذار مبكر تتحرك دائما بعد وقوع الأزمة لا قبلها. وقد باتت المؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تعتمد بصورة متزايدة على نظم الإنذار المبكر لمتابعة استقرار الاقتصادات الوطنية وتحليل احتمالات الأزمات.

في العراق، الحاجة إلى هذه الأنظمة أكثر إلحاحا بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني واعتماده الكبير على الإيرادات النفطية، فضلا عن تأثره السريع بالتقلبات العالمية، فالموازنة العراقية تتأثر بصورة مباشرة بأسعار النفط والأسواق العالمية، مما يجعل الاقتصاد الوطني أكثر عرضة للصدمات الخارجية. خلال انخفاض أسعار النفط خلال السنوات الماضية، ولا سيما في عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٠، حجم الهشاشة المالية الناتجة عن ضعف التنويع الاقتصادي وضعف القدرة على التنبؤ بالأزمات المالية، كما أظهرت جائحة كورونا محدودية قدرة الإدارة المالية التقليدية على التعامل السريع مع التغيرات المفاجئة في الإيرادات والإنفاق.

نص قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ على ضرورة تطوير أنظمة المعلومات المالية وتعزيز الرقابة والمتابعة، بما يسمح بتحسين كفاءة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، وأشار القانون إلى أهمية استخدام التقنيات الحديثة في الإدارة المالية، التطبيق العملي ما يزال يواجه تحديات تتعلق بالبنية التحتية التقنية وضعف التكامل بين المؤسسات.

و البنك المركزي العراقي بدأ خلال السنوات الأخيرة بتطوير بعض الأنظمة الرقمية وقواعد البيانات المرتبطة بالقطاع المصرفي والسياسة النقدية، لكن الربط المؤسسي بين هذه البيانات وبين السياسة المالية والموازنة العامة لا يزال محدودا نسبيا، وضعف قواعد البيانات المالية في العراق يحد من قدرة الدولة على بناء سياسة مالية استباقية.[٣]

أما بعد، استخدام قواعد البيانات وأنظمة الإنذار المبكر يثير إشكاليات قانونية تتعلق بسرية المعلومات وحماية البيانات المالية، فالدولة حين تعتمد بصورة متزايدة على جمع البيانات وتحليلها تصبح مطالبة بوضع ضمانات قانونية تمنع إساءة استخدام المعلومات أو تسربها أو توظيفها بصورة غير

[1]Musgrave, Musgrave, Richard, 1989, Public Finance in Theory and Practice, New York, McGraw-Hill, p 382.
[2]Joseph Stiglitz, 2012, The Price of Inequality, New York: W.W. Norton, p٣١ .
[٣]ألخطابي، نصيف جاسم، ٢٠٢٢، مصدر سابق، ص٥١٨.

مشروعة. «تطور الوسائل الإدارية والتقنية يجب أن يظل خاضعا لمبادئ المشروعية وحماية الحقوق العامة والخاصة». ذلك فعالية أنظمة الإنذار المبكر تعتمد بصورة كبيرة على مستوى التنسيق المؤسسي بين الجهات المختلفة، ألمعلومات المالية وحدها لا تكفي إذا كانت موزعة بين مؤسسات متعددة لا تتبادل البيانات أو تعمل ضمن نظم منفصلة. لذلك توجد حاجة ملحة لبناء قواعد بيانات موحدة وربط المؤسسات المالية والاقتصادية والإدارية إلكترونيا أصبح من متطلبات الإدارة المالية الحديثة. فإن جوهر الإدارة المالية الحديثة يتمثل في القدرة على استخدام المعلومات بصورة استراتيجية لا مجرد تخزينها.

في العراق، إدارة الدولة تواجه تحديات كبيرة بسبب تعدد قواعد البيانات الحكومية وضعف التكامل الرقمي بين الوزارات والمؤسسات المختلفة، فضلا عن محدودية الكوادر المتخصصة في تحليل البيانات المالية والاقتصادية، كما أن بعض المؤسسات لا تزال تعتمد بصورة كبيرة على الإجراءات التقليدية والورقية، مما يضعف سرعة تبادل المعلومات ودقتها، و الحل يكن في أنظمة الإنذار المالي المبكر تؤدي دورا مهما في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، فهي تسمح للدولة باتخاذ إجراءات استباقية قبل تفاقم الأزمات وتحولها إلى اضطرابات اقتصادية أو اجتماعية واسعة، فالتدخل المبكر لمعالجة العجز أو التضخم أو الاختلالات النقدية يكون أقل كلفة وأكثر فاعلية من معالجة الأزمة بعد انفجارها.

ثالثا: الأساليب الاجتماعية

الوظيفة التوزيعية للمالية العامة تصبح أكثر أهمية أثناء الأزمات، لأن السوق وحده يعجز عن حماية الفئات الضعيفة. لوحظ الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨، ثم جائحة كوفيد،١٩، أن الفئات الهشة كانت الأكثر تضررا من الانكماش الاقتصادي وفقدان الوظائف وارتفاع الأسعار وتعطل الخدمات، كما أعربت هذه الأزمات أن الاقتصادات التي أهملت البعد الاجتماعي في سياساتها المالية واجهت اضطرابات اجتماعية وسياسية أشد من غيرها، لأن تفاقم الفقر والبطالة وعدم المساواة يؤدي غالبا إلى إضعاف الثقة بالدولة ومؤسساتها. و الحماية الاجتماعية جزء من استراتيجية الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدولة، وحماية الفئات الهشة أثناء الأزمات ترتبط بإعادة توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات والخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل الرعاية الصحية، والإعانات الاجتماعية، والتعليم، والدعم الغذائي، وبرامج الحماية النقدية، والتشغيل المؤقت. تتطلب هذه الحماية بناء نظم مالية مرنة تسمح للدولة بالتدخل السريع لدعم الفئات المتضررة وتقليل الآثار الاجتماعية للأزمات، كفاءة السياسة المالية أثناء الأزمات تقاس بقدرتها على حماية الفئات الأكثر هشاشة قبل قياسها بمعدلات النمو والعجز.

في العراق، بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وتأثر شرائح واسعة من المجتمع بالتقلبات الاقتصادية والسياسية والأمنية تبرز نشعر بهذه الحاجة، ألأزمات المالية التي شهدها العراق، ولا سيما تلك الناتجة عن انخفاض أسعار النفط أو الأزمات الصحية والأمنية، انعكست بصورة مباشرة على القدرة الشرائية والخدمات العامة ومستوى المعيشة، مما جعل الفئات الهشة أكثر عرضة للتدهور الاقتصادي والاجتماعي، رغم أنه نص الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في المادة (٣٠/أولا) على أن «تكفل الدولة للفرد وللأسرة - وبخاصة الطفل والمرأة - الضمان الاجتماعي والصحي، والمقومات الأساسية للعيش في حياة حرة كريمة، تؤمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم»، كما نصت المادة (٣١/أولا) على أن «لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية»، ألحماية الاجتماعية إذن التزام دستوري يرتبط بواجب الدولة في حماية الكرامة الإنسانية والاستقرار الاجتماعي.[٥]

---

[١] ألحكيم، عبد المجيد وعبد الباقي البكري ومحمد طه البشير، الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني العراقي، ج١، ص٢٠٨.

[٢] زحيلي، وهبه، ٢٠١٧، المعاملات المالية المعاصرة، دمشق، دار الفكر، ص٥٨٩.

[3] Richard Musgrave, 1989, Public Finance in Theory and Practice, New York: McGraw-Hill, p٢١١ .

[٤] ألعبد، جورج، ٢٠١٤، مصدر سابق، ص٧٤٢.

[٥] صدر قانون الحماية الاجتماعية العراقي رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ بهدف تنظيم برامج الدعم والرعاية للفئات الفقيرة والهشة، وتوسيع نطاق الإعانات الاجتماعية، ألأزمات المتكررة كشفت محدودية الموارد وضعف البنية الإدارية والتنظيمية اللازمة لضمان وصول الدعم بصورة عادلة وفعالة.

أما بعد، مفهوم الفئات الهشة يشمل شرائح واسعة قد تتأثر بالأزمات بصورة سريعة، مثل العمالة غير المنظمة، والنساء المعيلات، وكبار السن، وذوي الإعاقة، والعاطلين عن العمل، وسكان المناطق النائية أو المتضررة من النزاعات والكوارث.

قانونيا، حماية الفئات الهشة أثناء الأزمات تحتاج التوازن بين مقتضيات الاستقرار المالي وواجبات العدالة الاجتماعية، بعض الدول تلجأ أثناء الأزمات إلى سياسات تقشفية تهدف إلى تقليل العجز والإنفاق العام، هذه السياسات قد تؤدي إلى تقليص الدعم والخدمات الاجتماعية بصورة تؤثر سلبا على الفئات الضعيفة، كذلك حماية الفئات الهشة ترتبط ارتباطا مباشرا بمستوى كفاءة الموازنة العامة ومرونتها، فالدولة التي تعتمد على موازنات جامدة وضعيفة التخطيط تجد صعوبة في إعادة توجيه الإنفاق بسرعة أثناء الأزمات، بينما تسمح الموازنات المرنة بإنشاء برامج دعم عاجلة وتوفير الموارد اللازمة للخدمات الاجتماعية الأساسية.

في العراق، شهدت السنوات الأخيرة توسعا نسبيا في برامج الحماية الاجتماعية والدعم النقدي، لكن الأزمات المتكررة كشفت استمرار مشكلات تتعلق بضعف الاستهداف، وغياب قواعد بيانات دقيقة، وتداخل الاعتبارات السياسية والإدارية في توزيع الدعم، الأزمات الاقتصادية أدت إلى تأخر صرف الرواتب أو تقليص التعيينات أو ضعف الخدمات العامة، مما انعكس بصورة مباشرة على الفئات ذات الدخل المحدود. برزت هذه الإشكالية بصورة واضحة أثناء أزمة انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا، حين واجهت الحكومة العراقية ضغوطا مالية كبيرة أثرت في قدرتها على تمويل الالتزامات الاجتماعية والخدمية.[١]

إن الأزمات العالمية حين تضرب البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول تؤدي إلى اختلال التوازنات المالية أو تراجع معدلات النمو، وتفرض على الدولة إعادة النظر في فلسفة الإنفاق العام ذاتها، لأن استمرار توجيه الموارد وفق الأولويات التقليدية في ظل الظروف الاستثنائية يؤدي إلى تعميق الأزمة بدلا من احتوائها، ألدولة أثناء الأزمات مطالبة بالحفاظ على التوازن المالي و تقليص العجز، كما هي مطالبة كذلك بضمان استمرار الخدمات التي تمس الحياة اليومية للمجتمع، مثل الصحة والتعليم والمياه والكهرباء والغذاء والنقل والخدمات الاجتماعية الأساسية. ذلك أن انهيار هذه الخدمات أو تراجعها بصورة حادة يؤدي إلى تفكك الثقة بين المجتمع والدولة، ويحول الأزمة الاقتصادية أو الصحية أو السياسية إلى أزمة شرعية واستقرار عام، أي «الإنفاق العام أثناء الأزمات يجب أن يعاد توجيهه نحو الوظائف التي تحافظ على الحد الأدنى من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي». و«الأزمة الحديثة تفصح عن أن الإنفاق على الخدمات الأساسية يعنّي استثمار في أمن الدولة واستقرارها».

وتوجيه الإنفاق العام نحو الخدمات الأساسية أثناء الأزمات يفرض على الدولة إعادة ترتيب أولوياتها المالية بصورة دقيقة، ألموارد المالية أثناء الأزمات غالبا تكون محدودة بسبب انخفاض الإيرادات أو تراجع النشاط الاقتصادي، مما يجعل استمرار الإنفاق التقليدي على جميع القطاعات أمرا غير ممكن عمليا، لهذا تلجأ الدول إلى إعادة توزيع الموارد بما يضمن استمرار الخدمات الأكثر ارتباطا بالحياة اليومية للمواطنين. أي «الموازنة العامة أثناء الأزمات تتحول من أداة توزيع اعتيادي للموارد إلى أداة انتقائية تحدد القطاعات ذات الأولوية القصوى».

في العراق، الأزمات الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق خلال العقود الأخيرة كشفت هشاشة البنية الخدمية وضعف قدرة الدولة على ضمان استمرارية الخدمات الأساسية أثناء الظروف الاستثنائية، رغم نص الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في المادة (٣١/أولا) على أن «لكل عراقي الحق

---

[١] حجاج، ابراهيم عبدالمحسن، ٢٠٢٠، الرعاية الاجتماعية تشريعها وخصائصها، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي، ص٣٩.

[٢] ألحسبي، سلطان بن سيف، ٢٠٠٧، اتجاهات المستفيدين من الضمان الاجتماعي نحو الخدمات المقدمة لهم في سلطنة، عمان، ص٨٢.

[٣] سلمان، جاسم محمد، ١٩٩٩، القرار الإدارية بين النظرية والتطبيق، دراسة مقارنة، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص١٦.

[٤] ألشافعي، محمد بشير، ٢٠٠٨، القانون الدولي العام في السلم والحرب، الإسكندرية، منشأة المعارف.

[٥] ألمصدر نفسه.

في الرعاية الصحية»، كما نصت المادة (٣٤/أولا) على أن «التعليم عامل أساس لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة»، كذلك نصت المادة (٣٣/أولا) على أن «لكل فرد الحق في العيش في ظروف بيئية سليمة».[١]

كذلك قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ أشار إلى ضرورة تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد العامة وضمان الاستخدام الأمثل للإنفاق الحكومي، وهو ما يفتح المجال أمام إعادة توجيه الإنفاق نحو القطاعات الأكثر أهمية أثناء الأزمات، أي «ضعف الخدمات العامة في العراق أساسه بغياب الأولويات الواضحة في السياسة المالية».[٢]

توجيه الإنفاق نحو الخدمات الأساسية أثناء الأزمات يثير إشكالية التوازن بين النفقات الجارية والاستثمارية. بعض الحكومات تلجأ أثناء الأزمات إلى تقليص الإنفاق الاستثماري للحفاظ على الخدمات الأساسية، هذا الخيار قد يؤدي على المدى الطويل إلى إضعاف البنية الاقتصادية والتنموية للدولة.[٣]

في العراق، الأزمات المالية تدفع الحكومة إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري وتأجيل المشاريع العامة من أجل الحفاظ على الرواتب والخدمات الأساسية، ورغم أهمية هذا التوجه في حماية الاستقرار الاجتماعي قصير الأمد، لكن استمراره لفترات طويلة أدى إلى تراجع البنية التحتية وتأخر التنمية الاقتصادية والخدمية، كذلك الأزمات العالمية كشفت أهمية الإنفاق على الصحة العامة بصورة غير مسبوقة، فجائحة كورونا دفعت معظم الدول إلى إعادة توجيه جزء كبير من موازناتها نحو القطاع الصحي، سواء لتوفير المستشفيات والمعدات الطبية واللقاحات أو لدعم الكوادر الصحية والأنظمة الوقائية، والصحة العامة أثناء الأزمات تتحول من خدمة اجتماعية إلى عنصر من عناصر الأمن القومي».[٤]

النتائج

1. الأساليب التقليدية القائمة على الموازنة السنوية الجامدة غير ملائمة لمواجهة الأزمات العالمية؛ لأنها تبنى على فرضية الاستقرار، في حين تتسم الأزمات الحديثة بالتقلب وسرعة الانتقال وتعدد آثارها الاقتصادية والاجتماعية .
2. قدرة الدولة على مواجهة الأزمات تتأثر بكفاءة التخطيط المالي، ومرونة الإجراءات، وسرعة اتخاذ القرار، ومستوى التنسيق بين المؤسسات المعنية بإعداد الموازنة وتنفيذها .
3. الاعتماد شبه الكامل للموازنة العراقية على الإيرادات النفطية جعلها شديدة التأثر بتقلبات الأسعار والطلب العالمي، بحيث تتحول الصدمات النفطية الخارجية سريعا إلى عجز مالي واضطراب في تمويل النفقات العامة .
4. تنويع الإيرادات العامة يمثل أسلوبا استراتيجيا وقائيا لتوزيع المخاطر المالية، وتقليل ارتباط تمويل الموازنة بمورد واحد، وتعزيز قدرة الدولة على استمرار الإنفاق عند تراجع العائدات النفطية .
5. إعادة ترتيب أولويات الإنفاق أثناء الأزمات ضرورة مالية، لأن تقتضي توجيه الموارد المحدودة نحو الصحة والحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية، مع تجنب الإلغاء الواسع للنفقات الاستثمارية لما يترتب عليه من آثار تنموية سلبية .

---

[١] ألشاكر، مظهر، ٢٠١٤، حقوق الإنسان بين الدستور الدولي لحقوق الإنسان والدستور الدولي الإنساني والشريعة الإسلامية، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص١٦٤.

[٢] شبر، رافع خضر صالح، ٢٠١٢، فصل السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني في العراق، بغداد، مكتبة السنهوري، ص٩١.

[٣] ألشاوي، منذر، ٢٠١٣، دولة القانون، بغداد، الذاكرة للنشر والتوزيع، ص١٢.

[٤] سويلم، محمد علي، ٢٠١٥، مبادئ الاصلاح الدستوري، دراسة مقارنة بدساتير العالم المعاصر، ص٣٧.

6. إنشاء الاحتياطيات المالية وصناديق الطوارئ والصناديق السيادية يوفر تمويلا سريعا لمواجهة الظروف الاستثنائية، ويحد من الاضطرار إلى الاقتراض المفاجئ أو إجراء تخفيضات حادة في الإنفاق العام .

7. التخطيط المالي متوسط وطويل الأجل يعزز استدامة الموازنة واستقرار تمويل المشروعات، ويمنع إدارة المالية العامة بمنطق ردود الأفعال، مع ضرورة إخضاع الالتزامات المالية الممتدة للرقابة البرلمانية .

8. المركزية المفرطة وتداخل الاختصاصات وتعدد الإجراءات البيروقراطية من أبرز أسباب بطء تنفيذ الموازنة العراقية وضعف الاستجابة للأزمات، وأن كفاءة الإنفاق ترتبط بوضوح الصلاحيات وفاعلية التنسيق المؤسسي .

9. الرقمنة وأنظمة الإنذار المبكر ترفع دقة البيانات المالية، وتسمح بمتابعة الإيرادات والنفقات بصورة آنية، وتساعد في التنبؤ بالمخاطر، كما تحد من الهدر والفساد وتعزز الشفافية والرقابة على تنفيذ الموازنة .

10. حماية الفئات الهشة وضمان استمرار الخدمات الأساسية تمثلان جزءا من إدارة الأزمة وحماية الاستقرار العام؛ لأن إهمال البعد الاجتماعي يحول الأزمة المالية أو الصحية إلى أزمة أوسع تمس الثقة بالمؤسسات والاستقرار الاقتصادي والسياسي.

المصادر

أولا: الدستور والقوانين

1. جمهورية العراق. دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥. الوقائع العراقية، العدد ٤٠١٢، ٢٨ كانون الأول ٢٠٠٥.

2. جمهورية العراق. قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل. الوقائع العراقية، العدد ٤٠٧٠، ٣١ آذار ٢٠٠٨.

3. جمهورية العراق. قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢. الوقائع العراقية، العدد ٤٢٥٦، ٥ تشرين الثاني ٢٠١٢.

4. جمهورية العراق. قانون الحماية الاجتماعية رقم (١١) لسنة ٢٠١٤. الوقائع العراقية، العدد ٤٣١٦، ٢٤ آذار ٢٠١٤.

5. جمهورية العراق. قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ المعدل. الوقائع العراقية، العدد ٤٥٥٠، ٥ آب ٢٠١٩.

ثانيا: الكتب العربية

6. البلاوي، حازم. الدولة الريعية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

7. بدوي، محمد طه، وآخرون. مدخل إلى العلوم السياسية. الإسكندرية: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٥.

8. بغدادي، خالد عبد العزيز. تداول الأسهم والقيود الواردة عليها: دراسة مقارنة. ط١. الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد، ٢٠١٢.

9. حجاج، إبراهيم عبد المحسن. الرعاية الاجتماعية: تشريعها وخصائصها. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، ٢٠٢٠.

10. الحكيم، عبد المجيد، وعبد الباقي البكري، ومحمد طه البشير. الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني العراقي. ج١. بغداد: المكتبة القانونية، د.ت.

11. حسن، صادق علي. الهياكل المالية للتنظيمات الإرهابية: العراق أنموذجا. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٨.

12. زحيلي، وهبة. المعاملات المالية المعاصرة. دمشق: دار الفكر، ٢٠١٧.

13. سلمان، جاسم محمد. القرار الإداري بين النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.

14. الشاكر، مظهر. حقوق الإنسان بين الدستور الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والشريعة الإسلامية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٤.

15. الشافعي، محمد بشير. القانون الدولي العام في السلم والحرب. الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٨.

16. الشاوي، منذر. دولة القانون. بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.

17. شبر، رافع خضر صالح. فصل السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني في العراق. بغداد: مكتبة السنهوري، ٢٠١٢.

18. عبد الأمير، سحر حربي. الدولة وإدارة الأزمات المالية مع الإشارة إلى النموذج العراقي. بغداد: دار الحنش، ٢٠١٧.

19. عبد الحميد، صالح. الإعلام وإدارة الأزمات. القاهرة: مؤسسة طيبة للطباعة والنشر، ٢٠١٣.

20. عوض الله، زينب حسين. مبادئ المالية العامة: دراسة مقارنة. بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠١٩.

21. قدي، عبد المجيد. دراسات في المالية العامة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٢١.

22. المحجوب، رفعت. المالية العامة. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٥.

23. المهايني، محمد خالد، وخالد الخطيب الحبش. المالية العامة والتشريع الضريبي. دمشق: منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٧.

24. النعيمي، هدى. «العمل الجبهوي وآثاره في العملية الديمقراطية». ضمن الممارسة العراقية الديمقراطية. بغداد: مركز البزاز للثقافة والرأي، ٢٠٠٤.

25. الهنداوي، جواد. النظام السياسي على ضوء الدستور الاتحادي العراقي. بغداد: دار الرافدين، د.ت.

ثالثا: الكتب الأجنبية

26. Musgrave, Richard A., and Peggy B. Musgrave. Public Finance in Theory and Practice. ٥th ed. New York: McGraw-HilL, 1989.

27. Stiglitz, Joseph E. The Price of Inequality: How Today's Divided Society Endangers Our Future. New York: W. W. NortoN, 2012.

رابعا: البحوث والدراسات المنشورة

28. التوني، شريهان مصطفى، وعطية طاهر مرسي، ونادية حسين ماهر. «أساسيات بناء منظمة الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية». مجلة البحوث المالية والتجارية ٢٢، العدد ٤ (٢٠٢١).

29. الحسباني، سلطان بن سيف. «اتجاهات المستفيدين من الضمان الاجتماعي نحو الخدمات المقدمة لهم في سلطنة عمان». دراسة ميدانية، ٢٠٠٧.

30. الحقباني، مفرح بن سعد. «الآثار الاقتصادية المحتملة للأزمات». مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد ٣٠ (٢٠٠١).

31. حسين، مريم خالص. «الحكومة الإلكترونية». مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية (٢٠١٥).

32. حسين، ميسون علي. «الأوراق المالية وأسواقها مع الإشارة إلى سوق العراق للأوراق المالية: تأطير نظري». مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، العدد ١ (٢٠٢٣).

33. السعيد، صادق مهدي. اقتصاد وتشريع العمل. بغداد: مطبعة المعارف، ٢٠٠٠.

34. سلمان، سعدي كريم. «الدستور والديمقراطية: إعادة تأسيس الدولة العراقية، دراسة نظرية». مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٣ (٢٠٠٦).

35. السن، عادل عبد العزيز. «دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي». مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ٥، العدد ٢ (٢٠١٩).

36. سوادي طعمة، سهام. «دور شركات ضمان الودائع المصرفية: دراسة في القانون العراقي». مجلة العلوم القانونية ٣٤، العدد ١ (٢٠١٩): ٤٣٧–٤٧٩.

37. عبد حسن، نجلاء، وعبد الرسول عبد الرضا. «تطور موقف المشرع العراقي». مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ٢١، العدد ٢ (٢٠١٣).

38. العبد، جورج. «العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية». ضمن الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤.

39. فضل الله، جان سيريل. «التخطيط لبناء قاعدة تطبيقية لتقييم الخدمات». المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ٤، العدد ٢ (٢٠١٢).

40. هاشم، أحمد حمدي عبد الدايم عبد الحليم. «أثر تطبيق الشمول المالي على ترشيد الدعم في الاقتصاد المصري». المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ١١، العدد ٢ (٢٠٢٠).

41. هادي، رياض عزيز. «حقوق المواطن». ضمن دراسات دستورية عراقية حول موضوعات أساسية للدستور العراقي الجديد. المعهد الدولي لحقوق الإنسان، جامعة دي بول، ٢٠٠٥.

خامسا: الرسائل والأطاريح الجامعية

42. الشكري، علي حميد كاظم. «استقرار المعاملات المالية». أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، ٢٠١٤.

43. المنذري، علاء عبد الوهاب. «الأبعاد السياسية والاقتصادية للتغير في الدول العربية وتأثيره على الاستقرار السياسي والاقتصادي». أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٥.

44. معاطي، يونس. «الأمن الاقتصادي في القانون». رسالة دبلوم العلوم والتنمية وتدبير المخاطر، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٢٢.

سادسا: الدراسات والتقارير المتخصصة

45. بانقا، علم الدين. «مخاطر الهجمات الإلكترونية السيبرانية وآثارها الاقتصادية: دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي». دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد ٦٣ (٢٠١٩).